

الكلام فصار كما علمت اخترت نفي باختيابة واحدة فلو صرحت بما يقع **اللام**
 نكادها اما اذا قالت المرأة في جواب قوله الرجل امرك بيديك بيوتك ثلاثا فطلعت
 نفي بواحدة او اخترت نفي بطلقة يقع الواحدة اليها به وذاك لان قولها
 بواحدة يعنى موصوفاً محذوفاً وهو المطلقة او المطلقة هنالك لالة الفاعل
 السابق عليها فتع الواحدة لانها لما ملكت الثلاث بالتفويض حلت الواحدة
 لكن يقع اليها لان المعوض اليها بالبين لا الرجوع **قوله** وهو في الاول
 الاختيابة الى المصدر المحذوف في الصوت الاول او في المسئلة الاول وهو الاختيار
 وانما قال هو لان الضمير راجع الى المصدر وادبالا في قولها اخترت نفي بواحدة
 اي باختيابة واحدة **قوله** وفي الثانية التعليل اي المصدر المحذوف
 في الصوت الثانية او في المسئلة الثانية المطلقة واد بالثانية قولها قد
 طلقت نفي بواحدة او بطلقة واحدة **قوله** جواباً له اي للتفويض
 لكلام الزوج قوله فتصير الصفة المذكورة في التفويض مذكورة في الإلتزام اي
 تصير الصفة المذكورة تقديرها وهي البيوت في تفويض الزوج مذكورة في الإلتزام
 المرأة وذاك لان الامر باليد من الكنايات وهي حوجبة للبيوتة سوى الالفاظ
 الثلاثة التي حرت فيكون البيوتة في الامر باليد مذكورة تقديرها يقع اليها
 لانها تصرفت حكم التفويض **قوله** وانما يصح نية الثلاث في قوله امرك
 بيديك لانه تحتل العموم والخصوص ونية الثلاث بنية التميم هذا البيان
 بين الامر باليد والاختيار حيث يصح في الاول نية الثلاث لا احتمال العموم
 بان يراد امرك بيديك في بطلقة او في ثلاث ولا تصح في الثاني لعدم احتمال العموم
 قال وقد حققناه من قبل اراد به ما ذكره في فصل الاختيار لقوله لان الاختيار
 لا يتنوع ولنا فيه نظردكرناه في ذلك الفصل وفرق في الإيضاح بين الامر باليد

ض

اذا نوى صح وفي التعبير لا يقع الا واحدة قال والتماس ان لا يقع بالتعريف وان
 اختارت لان اختيار الشيء لا يدرك على الإلتزام وانما ثبت بالإجماع والرجوع يعقد في
 الطلقة الواحدة فاعيد ذلك بقى على الاصل ولنا دعوى الإجماع نظراً لان الرجوع
 خلافاً بين الصحابة وقد نقلوا في الدائم يقع الواحدة لتزول عمر بن مسعود **قوله**
 عنهما كان اولا **قوله** ولو قال لها امرك بيديك اليوم وبعد غد لم يدخل
 فيه الليل وان ردت الاخر في يومها بطل الامر ذلك اليوم وكان الامر بيديها
 بعد غد وهذه من مسائل إجماع الصحيب المعادة ونية خلاف نفي فنعته اذا ردت
 الاخر في اليوم لا يبقى الامر بيديها فيما بعد لولا ان الامر الواحدة اضيفت
 الى وقتها فاذا ردت ذلك في احد الوقتين خرج الامر من بيديها كما اذا قال لها امرك
 بيديك اليوم وغداً وكما اذا لها انت طالق اليوم بعد غد تكون طالقاً واحدة
 لا شتى فكذلك هنا يكون الامر واحداً لا امرين ولنا انه لما ذكر بين الوقتين
 وقتاً فاصلاً لم يتناول الامر دل على مجرد الامر بمكان ذلك امرين لا امر واحد
 انه اذا مضى اليوم الاول حرج الامر من بيديها الى ان يحج بعد الغد فثبت ان سنها وقتاً
 فاصلاً فاذا ردت الاخر في اليوم لا يكون ذلك رداً فيما بعد غد ولا يدخل الليل
 في الامر لان بعد غد افر في الذك واليوم الواحد لا يتناول ليلة بخلاف ما اذا
 قال امرك بيديك اليوم وغداً حيث يكون امر واحد لعدم دليل تجرد الامر وهو
 الوقت الفاصل تضار ذكره الغد لا حثداً الامر وحصل الليلة في الامر لان الليل
 المتوسط يدخل تحت الامر فاذا ردت الامر في اليوم يكون ذلك رداً في الغد ايضاً
 بخلاف ما اذا قال انت طالق اليوم وبعد غد فان الفرق بين الامر المضاف
 الى الوقتين والطلاق المضاف الى الوقتين نظراً لان الطلاق لا يتوقف في الامر
 باليد يتوقف لان الطلاق الواقع في اليوم يكون واقعاً فيما بعد الغد ايضاً بخلاف